أَحوالُ الإتباعِ الصوتيِّ بينَ الحركاتِ وأَحرفِ العلة والحلقِ

إعداد الدُّكتور محمّد عامر دبّوري

جامعة حمص – كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الاختصاص نحو وصرف

ملخصُ البحثِ:

أحرفُ العلة والحلقِ في العربية تختصُّ بأوضاعٍ يصفها النحاةُ بأنها من التجانسِ، أو المشاكلةِ، أوالإتباعِ، أوالتناسبِ أوغيرِ ذلك من الألفاظِ التي يريدونَ بها ما يدلُّ على طلب الخفةِ في نطقِ ألفاظٍ فيها حرفٌ من أحرفِ العلةِ أو الحلقِ، فمن ذلك أنّ الأفعالَ المضارعةَ مما عينُهُ أو لامُهُ حرفُ حلقٍ تُفتَح عيناتُها فيُقالُ: يَذهَبُ، ويَسأَلُ، ويَنْهَضُ؛ لأنّ خفةَ الفتحةِ تعدِّلُ من ثقلِ حروفِ الحلقِ، والاسمُ الثلاثيُّ الذي عينُهُ حرفُ حلقٍ، من نحو:(فَخِذٍ) يقال فيه: فِخِذٌ لثقلِ الانتقالِ من الفتحةِ إلى الكسرةِ، وتوالي ضَمتينِ في قراءةِ (الحمدُ لُلله) تخفيفٌ لثقلِ الانتقالِ من ضمةِ الدالِ إلى كسرةِ اللام بعدها.

ومن هذا الصنفِ قلبُ الواوِ والياءِ والهمزة ألفاً في: قالَ، وباعَ، وراسٍ لخفةِ الأداءِ الحاصلِ من الإتباعِ بين الفتحةِ والألفِ بعدها، وكذلك قلبُ الواو ياءً في نحو: مِيزانٍ، لخفةِ الأداءِ بالإتباعِ بين الكسرةِ والياءِ بعدها، و كذلك قلبُ الياءِ واواً في نحو: مُوقنٍ، لخفةِ الأداءِ من الإتباعِ بين الضمةِ

والواوِ بعدها، وكلُّ ذلك أشارَ إليه علمُ اللغةِ المعاصرُ، ولذا حوى البحثُ موازنةً بين كلامِ النحاةِ وكلامِ بعضِ الباحثينَ المعاصرينَ في علمِ اللغة.

Research summary:

Vowels and velar letters in Arabic are distinguished by certain cases whih the grammarians called homogeneity, similarity or annexation. These nicknames denote the lightness of performance. For example, when we have a verb in the present tense in ehich the second or third original letter is velar, the second letter should take (fatha). so we say: yazhabu, yas'slu and yanhadu, because the lightness of the (fatha) lightens the heaviness of velar letters. As for the names consisting of three letters in which the second original letter is velar like (fakhizin) we should say fikhizun because of the heaviness of moving from the (fatha) to the (kasra). Also, the two successive (dammas) in (alhamdu lullah) is a case of lightness because of the lam (1) letter after it.

Another example of this category is the conversion the waw (o), ya'a (I) and hamza (a') letters to become alif (a), like in: Kala, ba'a and rasin because of the lightness of performance in homogeneity between the (fatha) and the (alif) letter after it, and the conversion of the waw (o) lettr to become va'a (I) in the word: (mizan) because of the lightness of performance in homogeneity between the (kasra) and the ya'a (I) after it. Also, the conversion of ya'a letter (I) to become waw (o) in: (mowkin) because of the lightnese of performance in homogeneity between the (damma) and the waw letter (o) after it. All of the above cases were mentioned in modern linguistice, so this research contains a comparison between the speech of the grammarians' opinion and the opinion of some modern researchers in linguistics.

أحوالُ الإتباعِ الصوتيِّ بين الحركاتِ وأحرفِ العلةِ والحلقِ

المقدمة:

تنصبُّ العنايةُ في هذا البحثِ على ما يسميه النحاةُ بالإتباعِ أو التجانسِ أوِ التناسبِ أو غير ذلك من المصطلحاتِ التي يرادُ بها إطلاقُ صفةٍ على بناءٍ فيه حرفُ علةٍ أو حلقٍ، فإنَّ هذه الحروفَ يُلتزَم فيها أن تأتيَ حركاتُها على هيئةٍ مخصوصةٍ، تُغايرُ ما عليه نظائرُها من بقيةِ الحروفِ، وتماشى تقسيمُ البحثِ مع مراتبِ الحركاتِ في الخفةِ والثقلِ، فكان البدءُ بالفتحةِ؛ لأنَّها أخفُّ حركةٍ، وتلا ذلكَ الكلامُ على الكسرةِ، ثم خُتِمَ البحثُ ببيانِ حال الضمة.

وأبرزُ ما يبيَّنُ في هذا البحثُ يتعلقُ بأوضاعِ أحرفِ العلةِ والحلقِ في الأبنيةِ العربيةِ، وصلتها بتحقيقِ الفصاحةِ والتلاؤمِ بين حروفِها، وإبعادِ التنافر عنها والثقلِ ذلك أنَّ المتكلمَ بالعربية وغيرِها لابدَّ أن يعرفَ الكيفياتِ المناسبةِ للنطقِ مع مراعاةِ ما تختصُّ به كلُّ لغةٍ من الأحرفِ وأصواتِها، وما اصطلحَ عليه واضعو قواعدِها من التعريفاتِ والحدودِ، ولا يخفى أنَّ علماءَ اللغةِ العربيةِ وضعوا لكلِّ بابٍ منها ما يخصُّهُ من الضوابطِ وضعاً واضحاً، ومنها بابُ مخارجِ حروفِها وما لها من الصفاتِ.

والفائدةُ المنشودةُ فيه تتلخصُ ببيانِ ما لصفاتِ أحرفِ العلةِ والحلقِ من سعةٍ في دراسةِ أبنيةِ اللغةِ العربية، ذلك أنَّ قواعدَ الصرفِ تتوجَّهُ إلى ذكر تلكَ الحروفِ في أكثر المسائل، بل لا توجدُ كلمةٌ عربيةٌ إلا وفيها إحدى الحركاتِ الثلاثِ أو اثنتينِ منها أو ثلاثاً، والفتحةُ أشْيَعُها لأنها الأخفُّ، وكذلك الألفُ أشْيعُ من الواوِ والياءِ وشيوعُ الفتحةِ والألفِ لاينفكُّ عن مخرجهما وهو الحلقُ، ومن هنا تظهرُ صلةٌ وثقى بينَ أحرفِ العلةِ والحلقِ، وهذا ينفعُ كثيراً في ما يجنحُ إليه متكلمو العربيةِ من تغييراتٍ في هذه الحروفِ تحققُ الفصاحةَ والسهولةَ في النطقِ، أي الوقوفُ على ذلك ذو أهميةٍ ظاهرةٍ في شرحِ ما يحتاجُ إليه المتكلمُ من معرفةِ قوانينِ التصريفِ في العربيةِ، فحدودُ هذا البحثِ محصورةٌ في الحركاتِ الثلاثِ وأحرفِ العلةِ والحلقِ، وكلُّ ذلك وصفٌ لأحوالٍ لفظيةٍ يشملُها مصطلحُ الإتباعِ، ومعناهُ العامُّ في اللغةِ التلاحقُ بينَ شيئينِ أحدهما سابقٌ والآخرُ مسبوقٌ، قالَ ابنُ منظور:"تبِعتُ الشيءَ وأتبعتُهُ مثلُ ردِفتُهُ وأردفتُهُ...قالَ أبو عبيد: أَتْبَعتُ القومَ مثلُ أفعَلتُ إذا كانوا قد سبقوكَ فلحقتَهم قالَ: واتَّبعتُهم مثلُ افتعلتُ إذا مرُّوا بكَ فمضيتَ، وتبِعتُهم تَبَعاً مثله، ويقالُ مازلتُ أتَّبعهمُ

حتى أتْبعتُهم أي حتى أدركتُهم، وقال الفراءُ: أتْبَعَ أحسنُ منِ اتَّبَعَ، لأنَّ الاتِّباعَ أن يسيرَ الرجلُ وأنتَ تسيرُ وراءَهُ، فإذا قلتَ أتْبعتُهُ فكأنَّكَ قَفَوتَه"[1]

ومنْ المعنى اللغويِّ للإتباعِ يظهرُ أنَّ النحاةَ توسعوا فيهِ، واستعملوهُ في وصفِ أحوالِ اللفظِ العربيِّ، وأوردَه ابنُ جني في كتابه المنصفِ فقال:" وأنشدوا:

هَتَّاكُ أخبيةٍ وَلاَّجُ أَبوِبةٍ يخلطُ بالجدِّ منهُ البرَّ واللِّينا[2]

فجمَعَ باباً على أبوبةٍ إتباعاً لأخبيةٍ، وقالوا فيما هو أغلظُ من هذا:هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فجرُّوا الخربَ وهو من صفةِ المرفوعِ، ولكنْ لما ولِيَ المجرورَ جُرَّ إتباعاً، وهو غلطٌ منهم، وهذا بابٌ واسعٌ لا يُضبطُ، فلهذا غيَّروا نحوَ اصطبر ليكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ"[3]

وما قالهُ ابنُ جني هنا يقتضي أنَّ الإتباعَ يستعملُ عنده وعند باقي النحاةِ في وصفِ أحوالٍ لفظيةٍ، فيعُمُّ أحوالاً إعرابيةً وتصريفيةً، وإشارة ابن جني إلى سعةِ هذا البابِ تدلُّ على أنَّه يحتوي على القياسيِّ والشاذِّ من تلك الأحوالِ، ثم إنَّ هذا البحثُ يُورِدُ أراءَ عامة من كتبٍ يردُ فيها ما يقاربُ معنى الإتباعِ في العربية، لكنَّها لا تضعُ حداً له بل فيها أمثلةٌ مختارةٌ من العربيةِ وغيرها.

1 – الفروقُ في أوصافِ حروفِ العلة:

([1]) – لسان العرب (ت ب ع) (27/8)، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1408هـ 1988م ،بيروت.

([2])– البيتُ في ذيل ديوانِ ابن مقبل 406، والمعنى عند التبريزي أنَّ هذا الممدوح يغِيرُ على أعدائه فيستبيحهم ،ويقتلعُ بيوتهم ،وهو يجِدُّ في موضع الجدِّ ويلينُ في موضع اللين(تهذيب الألفاظ 4)، ديوان ابن مقبل ،تحقيق الدكتور عزة حسن ،وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1962م، تهذيب الألفاظ لابن السكيت، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 2005م.

([3])– المنصف 326/2،المنصف شرح أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي، ط1، 1954م.

تختص بعضُ أبنيةِ الكلماتِ العربية بأن تكون حركةُ الحرفِ السابقِ لحرفِ العلة مجانسةً له، وحينئذٍ يُسمَّى حرفَ مدٍّ ولينٍ ويجاورُ همزةً أو حرفاً مشدَّداً أو غيرَ مشدَّدٍ، وإنْ كانتْ حركةُ الحرف الذي قبله فتحةً وهو ساكنٌ سُمِّيَ حرفَ لينٍ فقط، وقد يصيرُ اللينُ مداً أيضاً إذا أتى بعدهُ الهمزُ أو التشديدُ، وصفةُ اللينِ تستأثرُ بها الواوُ والياءُ، أما الألفُ فهي للمدِّ واللينِ أبداً.

قال مكي: «المدُّ لا يكون إلا في حروفِ المدِّ واللينِ، وهي الألفُ التي قبلها فتحةٌ، والواوُ التي قبلها ضمةٌ، والياءُ التي قبلها كسرةٌ، وإنما يكون المدُّ في هذه الحروفِ عند ملاصقتهنَّ لهمزةٍ أو ساكنٍ مشدَّدٍ، أو غير مشدَّدٍ، نحو: جاءَ، وقائمٌ، ودابَّةٌ، واللائيْ في قراءةِ مَن أسكنَ الياءَ، ويكون المدُّ أيضاً في حرفي اللينِ إذا أتتْ بعدهما همزةٌ أو مشدَّدٌ، وحرفا اللينِ الواوُ والياءُ الساكنتان اللتانِ قبلهما فتحةٌ نحو: شَيْءٍ، وسَوْءٍ»[1].

وما يعنينا هنا هو مجيءُ الألفِ، والواوِ، والياءِ للمدِّ واللينِ، وهما صفتان تشترك فيهما هذه الحروفُ إذا كانت زائدةً أو أصليةً، فإن كانت زائدةً سميت حروفَ إشباعٍ، ولا تكون إلا ساكنةً؛ لأنها تتمحَّضُ لغرض المدِّ. قال ابن جني: «فالمتحركُ إذن على ثلاثةِ أضربٍ: مفتوحٍ، ومكسورٍ، ومضمومٍ، فالمفتوحُ هو الذي إذا أُشبِعتْ حركتُه حَدَثت عنها ألفٌ، نحو ضادِ (ضَرَبَ) لك أن تشبعَ الفتحةَ فتقول: (ضاربٌ)، والمكسورُ هو الذي إذا أُشبِعتْ حركتُه حدثت عنها ياءٌ نحو ضاد: (ضِراب) لك أن تشبع الكسرة فتقولُ: ضِيرابٌ، والمضمومُ هو الذي إذا أُشبِعت حركتُه حدثت عنها واوٌ نحو ضادِ (ضُرِبَ)، لك أن تشبعَ الضمةَ فتقولُ: ضُورِبَ، إلا أنَّ هذه الحروفَ اللائيْ يَحدُثْنَ لإشباعِ الحركاتِ لا يكنَّ إلا سواكنَ؛ لأنهنَّ مدَّاتٌ، والمدَّاتُ لا يتحرَّكنَ أبداً»[2].

وتستأثر الألفُ كما تقدَّمَ بدوامِ ملازمتها للمدِّ بخلافِ الواوِ والياء؛ لأنها لا تكون إلا ساكنةً بخلافِهما فإنَّهما تتحرَّكانِ في بعض المواضع، ولذا تشبَّهانِ بها في المدِّ واللينِ والمشبَّهُ به أصلٌ والمشبَّهُ فرعٌ. قال أبو حيان في خصائصِ الألف: «ومنها لزومُها لزيادةِ المدِّ دون أُختيها؛ لأنه قد تفارقُهما، ومنها

(1)–الكشف عن وجوه القراءاتِ السبع 45/1، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة،ط3، 1984م.

(2)– سر الصناعة 27–28 ،لابن جني ،تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 ،1985م.

أنها لا تكون إلا ساكنةً، وأختاها قد تتحركانِ وتسكَّنانِ... ومنها أنها أصلُ حروفِ المدِّ واللينِ؛ لأنّ أختيها محمولتان عليها في المدِّ»[1]

واتصافُ حروفِ العلة بالمدِّ دون غيرها من الحروفِ العربيةِ يسمى في علمِ اللغة المعاصرِ بقوة الإسماعِ. يقول الدكتور تمام حسان: «حروفُ العلةِ تؤدي مَهمَّةً جليلةً في اللغةِ العربيةِ حيث تعتبرُ أساساً لقوةِ الإسماع... في هذه اللغةِ الراسخةِ القَدَمِ في تاريخِ المشافهةِ»[2].

واستئثارُ حرف العلة بمزية المدِّ إذا كانت حركةُ ما قبله من جنسِهِ ليس معناه أنَّ المدَّ مَطٌّ لذاتِ الحركةِ قبله؛ لأنَّ مؤدى ذلك القولُ بتركُّب حرفِ العلةِ من الحركاتِ، والحرفُ في أصلِ وضعِهِ ساكنٌ ومختصٌّ بمخرجٍ والحركةُ لا مخرجَ لها. قال العُكبَري: «الحرفُ غيرُ مجتمعٍ من الحركاتِ عند المحقّقينَ لوجهين:

أحدهُما أنّ الحرفَ أصلُه السكونُ، ومحالٌ اجتماعُ ساكنٍ من حركاتٍ.

والثاني: أنّ الحرفَ له مخرجٌ مخصوصٌ، والحركةُ لا تختصُّ بمخرجٍ، ولا معنى لقولِ مَن قال: إنه يجتمع من حركتينِ؛ لأن الحركةَ إذا أُشبِعَتْ نشأ الحرفُ المجانسُ لها لوجهين:

أحدهما: ما سبقَ من أنّ الحركةَ ليستْ بعضَ الحرفِ.

والثاني: أنكَ إذا أَشْبَعْتَ الحركةَ نشأ منها حرفٌ تامٌّ، وتبقى الحركةُ قبلَه بكمالِها، فلو كان الحرفُ حركتينِ لم تبقَ الحركةُ قبلَ الحرفِ»[3].

واصطلحَ النحاةُ على تسميةِ الإتباعِ بين الحركةِ وحرفِ العلة بعدها تشاكلاً وتجنيساً، وهما قريبا المعنى منه، لأنَّ المصطلحاتِ الثلاثة تدلُّ على تحقُّقِ الخفةِ في الكلمة، و ربط الدكتور محمد خير الحلواني بين الخفةِ ومصطلحِ الاقتصادِ اللغوي في علمِ اللغةِ الحديث، قال: «ومِن الممكنِ أَن نربطَ

(1)- تذكرة النحاة 115، لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ،ط1 ، 1986م.

(2)-اللغة العربية معناها ومبناها 71، لتمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1973م.

(3)-اللباب في علل البناء والإعراب 63/1- 64، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

بين هذه العلةِ[1]، وما يسميه علمُ اللغةِ الحديثُ بقانون الاقتصادِ اللغوي، ويعني به أنّ المتكلم يحاول أن يوصِلَ ما في ذهنه من أفكارٍ، أو ما في نفسِه من إحساساتٍ مع أقلِّ جَهْدٍ عضليٍّ مبذولٍ، وقد عبَّر عنه القدماءُ بالاستخفافِ» [2].

2 – تحقيقُ الإتباعِ بين الفتحةِ والألفِ:

أ – التزامُ الفتح في حروفِ الحلقِ وما جاورها طلباً للتخفيف:

يختارُ العربُ في بعضِ الأبنيةِ فتحَ ما جاورَ حرفَ الحلقِ ولو خُولفَ القياسُ لِما في الفتحِ من الخفةِ، وذلك لا يخرجُ في العمومِ عن قاعدةٍ كليةٍ نصَّ عليها ابنُ هشامٍ الأنصاري فقال في باب الأمورِ الكليةِ :"القاعدةُ الثانيةُ أنَّ الشيءَ يُعطَى حكمَ الشيءِ إذا جاورهُ كقول بعضِهم :هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ بالجرِّ والأكثرُ الرفعُ"[3]

وأرادَ بالجرِّ أنَّ كلمةَ "خربٍ" مجرورةٌ لوقوعها صفةً لـ "ضبٍّ"، وعلَّلَ ورودَ الجرِّ في "ضبٍّ" بمجاورته للمضاف إليه "ضبٍّ"، ونظيرُ هذا ما يقعُ أحياناً في بعضِ الأبنيةِ من إيثارِ الفتحِ لحرفِ الحلقِ وغيرِه، لأنَّ الفتحةَ من جنسِ الألفِ، فلها وللألفِ أعلى مراتبِ الخفةِ في الحركات، ويليها في الخفة الكسرةُ ثم الضمةُ. قال أبو بكر ابنُ الأنباري: «الحركاتُ ثلاثٌ: فتحةٌ، وكسرةٌ، وضمَّةٌ، فالفتحةُ أخفُّ الحركاتِ، ثم الكسرةُ تليها، والضمةُ أثقلُ الحركاتِ»[4].

ولخفةِ الفتحة حرَّكَ بها العربُ كلماتٍ عيناتُها ولاماتُها من حروفِ الحلقِ طلباً للإتباعِ وما فيه من الخفةِ؛ لأنّ الفتحةَ تنشأُ من موضعِ الألفِ، أي تجاورُ أحرفَ الحلقِ ومثالُ ذلك أنَّ عينَ المضارعِ تُفتَحُ إذا كانتُ عينُهُ أو لامُهُ حرفاً حلقياً، وكانَ ماضيه الثلاثيُّ مفتوحَ العينِ أيضاً، أي يستوي الماضي والمضارعُ في فتح عينهما مع أنَّ القياسَ يقتضي التخالفَ في حركة عينهما، لكنَّ العربَ

(1)–أي إيثار الخفة.

(2)–أصول النحو العربي 114،ل محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي.

([3])– مغني اللبيب 894، لابن هشام الأنصاري، حققه الدكتور مازن المبارك .

(4)–إيضاح الوقف والابتداء 177، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية 1971م.

اختاروا تعادلَهما في فتح العينِ لتخفيفِ ثقلِ حرفِ الحلقِ، وسهَّلَ تعادلَهما أنَّ الفتحةَ تجاورُ في نشوئها مخارجَ الحروفِ الحلقيةِ، وبيَّنَ ابن الشجري هذه المسألةَ بقوله: «فأما ما عينُهُ أو لامُهُ حرفٌ من حروفِ الحلقِ الستةِ، فإنّ العينَ من مضارع فَعَلَ من هذا الضربِ تُفتَحُ طلباً للتشاكلِ، وذلكَ أنّ الفتحةَ من الألفِ، والألفُ تنشأُ من الحلقِ، فحرَّكوا العينَ بالحركةِ التي هي أقربُ الحركاتِ إلى حروفِ الحلقِ، ولحروفِ الحلقِ ثلاثةُ مخارجَ، فأقصاها مخرجُ الهمزةِ والهاءِ، وأوسطُها مخرجُ العينِ والحاءِ، وأدناها إلى الفمِ مخرجُ الغينِ والخاءِ، فمما وقع الحلقيُّ فيه همزةً: سَأَلَ يسأَلُ، ودَأَبَ يدأَبُ... ومما الحلقيُّ منه هاءٌ: ذَهَبَ يذهَبُ، ونَهَضَ يَنهَضُ... ومما الحلقيُّ منه عَيْنٌ: جَعَلَ يجعَلُ، ونَعَتَ يَنعَتُ»[1].

وليست فتحةُ العينِ في: يسأَلُ، ويَدأَبُ ونحوهما حقيقيةً، وإنما هي عارضةٌ؛ لأنّ ما كان على وزنِ (فَعَلَ) من الأفعال فقياسُ مضارعِهِ أن يكون على وزن يفعِلُ، أو يفعُلُ قال المبرد: «وأما ما كان على فَعَلَ فإنه يجيءُ على (يَفعِلُ)، و(يَفعُلُ) نحو: يضرِبُ، ويقتُلُ، وإن عَرَضَ فيه حرفٌ من حروفِ الحلقِ جاز أن يقعَ على (فَعَلَ يفعَلُ)، وذاكَ إذا كان الحرفُ من حروفِ الحلقِ عيناً أو لاماً»[2].

ومِن تدبُّر ما قاله المبردُ نعلمُ أنّ القياسَ ضمُّ العينِ أو كسرُها في الأفعالِ المضارعةِ من نحو: يسأَلُ و يذهَبُ ويجعَلُ، ولكنّ الإتباعَ الصوتيَّ استلزمَ الإتيانَ بالفتحةِ ليحصلَ التخفيفُ باجتماعِ المتجاوراتِ، وهي حروفُ الحلقِ وما زيدَ عليها من الفتحةِ التي يجاورُ موضعُها تلكَ الحروفَ، ويزيدُ ذلك إيضاحاً قولُ ابن جني: «فحروفُ الحلقِ لا تحرِّكُ ساكناً، ولا تسكِّنُ متحرِّكاً، بل – لَعمري – إنه يرادُ فيها الإتباعُ وتجانسُ الصوتِ»[3].

فالحاصلُ من كلِّ ذلك أنَّ فتحَ أحرفِ الحلقِ يتحققُ به الإتباعُ الصوتيُّ، أما كسرُها أو ضمُّها فيعسرُ فيه ذلك الإتباعُ، لأنَّ ثقلَ أحرفِ الحلقِ لا يحتملُ أنْ يضافَ إليه ثقلُ الضمةِ أو الكسرةِ إذا كانَ غيرَ مدغمٍ، لأنَّ الإدغامَ يهوِّنُ الثقلَ فيُكسرُ حرفُ الحلقِ كما في المضارعِ "يصِحُّ" فالعينُ فيه مكسورةٌ

(1)–أمالي ابن الشجري 210/1–211، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1 ، 1992م.

(2)–المقتضب 71/1، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

(3)–المنصف 307/2.

لأنّه عينَه ولامَه حرفا حلقٍ يتعينُ إدغامُهما لتماثلهما، أي تحقَّقَتِ الخفةُ في الفعل"يصحُّ" بالإدغامِ لا بفتحِ حرفِ الحلق.

ب – الإتباعُ الصوتيُّ بقلبِ الهمزةِ والواو والياءِ ألفاً:

الألفُ الساكنةُ شقيقةُ الفتحةِ، ولذلك تلازمها دوماً، فإذا كانتا في كلمةٍ فإنَّ يقتضي وجودَ المدِّ واللينِ طلباً للخفةِ بتحقيقِ الإتباعِ الصوتيِّ بين الفتحةِ والألفِ، ومن هذا استحسانُ قلبِ الهمزةِ الساكنةِ ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، فيكونُ التخفيفُ حاصلاً بزوالِ الهمزةِ وتجاورِ الفتحةِ والألفِ، وأوضحَ ذلك ابنُ يعيش بقوله: «فالجائز[1] يكونُ في الهمزةِ الواحدةِ نحو: راسٍ في رَأْسٍ، وفاسٍ في: فَأْسٍ، وشامَلٍ في شَأمَلٍ، قلبتِ الهمزةُ في جميع ذلك ألفاً حين أُريدَ تخفيفُها، لسكونها وانفتاحِ ما قبلها»[2].

ففتحةُ الراءِ في "رأس"، والفاءِ في "فأس"، والشينِ في "شأمل" سهَّلتْ تحويلَ الهمزةِ الساكنةِ بعدها إلى حرفِ الألفِ الذي يجاورها في المخرجِ لكنَّه يخالفُها في خفَّته التي تتشابهُ مع خفةِ الفتحةِ، ورأى سوسور أنَّ اللغةَ تتصفُ بتجانسِ صفاتِها، لكنَّه لم يذكرِ اللغةَ التي يقصدها بل جاءَ حكمُه عاماً يقول: «فإنّ اللغةَ – هكذا – محدَّدةٌ من طبيعةٍ متجانسةٍ، إنها منظومةٌ من العلاماتِ التي لا أهميةَ فيها لغير الوحدةِ بين المعنى والصورةِ السمعيةِ»[3].

وثمةَ مثالٌ آخرُ هو قلبُ الواوِ والياءِ ألفاً في نحو: قالَ، وباعَ، وغَزا، ورَمَى، فلهذا القلبِ صلةٌ وثقى بالإتباعِ الصوتيِّ بين الفتحةِ والألفِ بعدها، لأنّ الداعيَ التطابقُ بين الفتحةِ والألفِ، فـ(قالَ) و(غَزَا) أصلُهما: قَوَلَ، وغَزَوَ، أي اجتمع في الأصلِ ثلاثةُ أمثالٍ هي: الفتحةُ قبلَ الواوِ، والواوُ المقرونةُ

(1)–أي القلب الجائز.

(2)–شرح الملوكي 229، وشأملٌ: الريحُ التي تَهبُّ من ناحيةِ القطبِ، وشَأملٌ مقلوبُ شَمألٍ الصحاح (شمل).

(3)–محاضرات في الألسنية العامة 26، لفردينان دو سوسور، ترجمة يوسف غازي، دار نعمان ،لبنان.

بالفتحةِ، وكذلك (باعَ ورَمَى) أصلُهما: بَيَعَ ورَمَيَ، أي اجتمع أيضاً في الأصلِ ثلاثةُ أمثالٍ هي: الفتحةُ قبلَ الياءِ، والياءُ المقرونةُ بالفتحةِ، فاستوجبَ ذلك أن يَقلبَ المتكلم الياءَ والواوَ ألفاً.

قال عبد القاهر: «فأصلُ القلبِ في الفعلِ نحو: قالَ، وباعَ، وغَزَا، ورَمَى، الأصلُ: قَوَلَ، وبَيَعَ، وغَزَوَ، ورَمَيَ، ثم إنهم استثقلوا ذلك ففرُّوا إلى الألفِ، ووجهُ الاستثقالِ أنّ الحركاتِ أبعاضٌ لحروفِ المدِّ واللين، فهي تثقل عليها كما يثقلُ اللفظُ بالمثلينِ في نحو: مدَدَ، فإذا قلتَ: قَوَلَ، وبَيَعَ كان اجتمع ثلاثةُ أمثالٍ، الحركةُ قبلَ حرفِ اللينِ، والتي عليه، ونفسُ حرفِ اللينِ، فيُزالُ ذلك الثقلُ بأن تُقلَبَ الواوُ والياءُ إلى حرفٍ تُؤمَنُ فيه الحركةُ، وهو الألفُ، إذ لا يجوزُ عليها التحريكُ، فيقالُ: قالَ، وباعَ»[1].

فتعذُّرُ تحريكِ الألفِ دفعَ ثقلَ توالي الأمثال لأنها حلَّت محلَّ مثلين هما حرفُ العلة وحركتُه، أي سكونُها مانعٌ من وطأةِ الثقلِ الحاصلِ من تحريكِ الواو والياءِ، لأنَّ هذا السكونَ فيها يحجبُ عن حدوثِ حركةٍ كما تحجبُ حركةُ الحرفِ حركةً أخرى من الاجتماعِ معها في آنٍ واحدٍ ، وشرحَ ذلك ابنُ يعيش قائلاً: «حروفُ اللينِ مضارِعةٌ للحركاتِ فكرهوا اجتماعَها، فلذلك قلبُوا نحو: قالَ، وباعَ، وبابٍ، ودارٍ إلى حرفٍ يؤمَنُ معه الحركةُ ألبتَّةَ، وهو الألفُ، ولذلك كانتِ الألفُ عندهم بمنْزلة حرفٍ متحركٍ؛ لأنها غير قابلةٍ للحركةٍ كما أنّ الحرفَ المتحركَ غيرُ قابلٍ لغيرِ حركتِهِ»[2].

فألفاظُ (راسٍ وفاسٍ وشاملٍ وقالَ وباعَ وبابٍ ودارٍ) استوتْ جميعاً في طروءِ الألفِ الساكنةِ عليها، وفي لزومِ الفتحةِ قبلها، أي تجاورُ الألفِ والفتحةِ فيها مصحوبٌ بإتباعٍ ينأى فيه اللفظُ عن الاستثقالِ .

3 – الإتباعُ الصوتيُّ بينَ الكسرةِ والياء:

يتخذُ إتباعُ الكسرةِ والياءِ حالينِ، إحداهما تجاورُ الكسرةِ والياءِ، والأخرى تجاورُ كسرةٍ مع مثيلتِها.

أ – اجتماعُ الكسرةِ والياءِ في أبنيةِ الكلماتِ:

(1)–المقتصد في شرحِ التكملة 1308، لعبد القاهر الجرجاني،تحقيق أحمد الدويش، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1 ،2007م.

(2)–شرح المفصل 82/10 ،لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.

ينشأ الإتباعُ الصوتيُّ أحياناً من وجودِ الكسرةِ والياءِ وجوداً تقديريّاً أو حقيقيّاً، فالإمالةُ من ضروبِ الوجودِ التقديريّ لهما؛ لأن الفتحةَ تصيرُ كالكسرةِ، والألفَ تصيرُ كالياءِ جلباً للتناسبِ بين الحروفِ ودفعاً لتنافرها. قال أبو البركات الأنباري: «إنْ قال قائلٌ: ما الإمالةُ؟ قيلَ: أن تنحوَ بالفتحةِ نحو الكسرةِ، وبالألفِ نحو الياءِ، فإن قيل: فلِمَ دخلتِ الإمالةُ الكلامَ؟ قيل: طلباً للتشاكلِ؛ لئلاَّ تختلفَ الأصواتُ فتتنافرَ، وهي تختصُّ بلغةِ أهلِ الحجازِ، ومَن جاوَرهم مِن بني تميمٍ وغيرهم»[1].

وتُستَحسَنُ الإمالةُ عند اجتماعِ الياءِ والألفِ في الكلمة، فإنْ تقدمتِ الياءُ على الألفِ جاز إمالةُ الفتحة قبلَ الألفِ نحوَ الكسرةِ، وإمالةُ الألفِ نحو الياءِ سواءٌ أكانتِ الياءُ متَّصِلةٌ بالألفِ أو منفصلةً عنها. قال اليزدي: «الياءُ تؤثِّرُ في الإمالةِ إذا كانت قبلَ الألفِ بلا فصلٍ، كقولك: سَيَالٌ لشجرٍ له شوكٌ، والسينُ مفتوحٌ، أو مع فصلٍ وهو حرفٌ واحدٌ كشَيْبانَ اسمِ رجلٍ، وكقولك: فِينا وعَلينا، سواءٌ كان الفصلُ والياءُ في كلمةٍ كالأولِ، أو في كلمتينِ مُنَزَّلتينِ منْزلةَ كلمةٍ واحدةٍ كالأخيرينِ، وذلك لأنَّ شدةَ اتصالِ الجارِّ والضميرِ جَعَلتْهما كالواحدةِ، أو مع فَصْلٍ هو حرفانِ أَوَّلُهما غيرُ مضمومٍ وثانيهما هاءٌ، وذلك كقولكَ: رأيتُ يَدَها، و: هو بَيْني وبَيْنَها، و: يريدُ أن يَكيلَها»[2].

فأمثلةُ سَيَالٍ وشَيبانَ وفِينا وعلينا ورأيتُ يَدها وهو بيني وبَينَها ويريدُ أنْ يَكِيْلها تستوي جميعاً في وجودِ ياءٍ ساكنةٍ للمدِّ واللينِ لأنها مسبوقةٌ بكسرةٍ كما في (فِينا و يَكِيْلها)، أو ساكنةٍ للين فقط لأنها مسبوقةٌ بفتحةٍ كما في(عَلَيْنا وشَيْبانَ وبَيْنها)،أو متحركةٍ كغيرها من الحروفِ الصحيحة كما في(سَيَالٍ ويَدَها)، وسائرُ هذه المواضعِ وما شابهها يجوزُ فيه الإمالةُ للتخفيفِ، وما جازَفيها ذلك إلا لتجاورِ الفتحة والياء والألفِ والهاءِ، وهي أوضاعٌ متجانسةٌ في مخارجها وصفاتِها، وذلك بدليلِ جوازِ الإمالةِ فيها أي جوازُها شاهدٌ على حصولِ الإتباعِ الصوتيِّ والمشاكلةِ بينَ الفتحةِ والياءِ والألفِ والهاءِ.

وتصلحُ الإمالةُ أيضاً إذا كانتِ الياءُ بعد الألفِ، وحركتُها الكسرةُ، فإن كانتْ الياءُ مفتوحةً أو مضمومةً امتنعتِ الإمالةُ. قال الرضي: «وإن تأخَّرتِ الياءُ عن الألفِ، فإنْ كانت مكسورةً كمبُايِعٍ فالمقتضِي

(1)–أسرار العربية 354، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق،ط2 ، 2004 م.

(2)–شرح الشافية لليزدي 723، للخضراليزدي، تحقيق الدكتور حسن العثمان، مؤسسة الريان، بيروت،2008م.

للإمالةِ في مثلِهِ أقوى من المقتضِي في نحو: عابِدٍ، وإن كانت مفتوحةً أو مضمومةً كالمُبايَعِ والتبايُعِ فلا تؤثّر»[1].

وقلبُ الواو الساكنةِ ياءً بعدَ الكسرةِ في نحوِ: مِيزانٍ شبيهٌ بالإمالةِ؛ لأنَّ اللسانَ يصيرُ يعملُ في جهةٍ واحدةٍ، فيخفُّ النطقُ بالكلمةِ. قال سيبويه: «فمن ذلك قولُهم: المِيزانُ، والمِيعادُ، وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواوَ مع الياءِ في: لَيَّةٍ، وسيِّدٍ ونحوهما، وكما يكرهون الضمةَ بعد الكسرةِ، حتى إنه ليسَ في الكلامِ أن يكسِروا أولَ حرفٍ، ويَضمُّوا الثاني نحوُ: فِعُلٍ... فكان العملُ من وجهٍ واحدٍ أخفَّ عليهم»[2].

فهو مثَّلَ بالميزانِ والميعادِ ليبيِّنَ أنَّ الكسرةَ قبلَ الواوِ الساكنةِ داعٍ قويٌّ لقلبِ الواوِ ياءً ليكونَ حالُ اللسانِ عندَ النطقِ بالكسرةِ والياءِ بعدها مستوياً على وضعٍ يخرجُ به صوتا الكسرةِ والياءِ خروجاً متحداً فيه تطويلٌ لصوتِ الكسرِ واتقاءٌ لكراهةِ الانتقالِ من كسرةٍ إلى واوٍ، ذلك أنَّ أصلَ ميزانٍ مِوْزانٌ، فالكسرةُ قبلَ الواوِ مستكرهةٌ كاستكراهِ الواوِ قبلَ الياءِ في لَيَّةٍ وأصلُها لَوْيَةٌ، واستكراهِ الياءِ قبلَ الواو في سيِّدٍ وأصلُه سَيْوِدٌ، وهنا حكمَ سيبويهِ على أنَّ كلامَ العربِ ليسَ فيهُ لفظٌ على وزنِ فِعُلٍ لقوةِ الثقلِ عند الانتقالِ من كسرٍ إلى ضمٍّ، وكلُّ ذلك متعلقٌ بجنوحِ العربِ في فصاحتهم إلى تحامي التنافرِ بين أصواتِ الحروفِ في المفرداتِ والجمل.

ب – الإتباعُ الصوتيُّ في الكسرتينِ المتجاورتينِ:

يتوالى في بعضِ المواضعِ كسرتانِ، وذلك نوعٌ من الإتباعِ الصوتيِّ المتعلقِ بمجانسة الكسرةِ مع الكسرةِ، فالاسمُ الثلاثيُّ الذي على وزن فَعِلٍ بفتح الفاءِ منه وكسرِ عينِه التي هي حرفُ حَلقٍ يجوز فيه ثلاثُ لغاتٍ إحداها إتباعُ الفاءِ للعينِ في الكسرِ، فيتوالى كسرتان؛ أي يصير فَعِلٌ على وزن فِعِلٍ بكسر الفاءِ والعينِ معاً، ومن ذلك أن يقال في (فَخِذٍ): فِخِذٌ. قال ابن جماعة في هذه اللغةِ: «وثالثُها: فِخِذٌ بكسرتينِ، لكونِ كسرةِ حرفِ الحلقِ قويةً بخلافِ غيرها، فناسَبَ أن تُتْبَعَ – لِقوَّتِها – بكسرةٍ؛

(1)–شرح الشافية للرضي 10/3، مطبعة حجازي بالقاهرة.

(2)–الكتاب 335/4، لسيبويه ،تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1 ،1991م.

ليحصُلَ نوعٌ من التخفيفِ، وهو الخروجُ من الكسرةِ إلى الكسرةِ؛ لأن اللسانَ يَعملُ في جهةٍ واحدةٍ بخلافِ الخروجِ من الفتحةِ إلى الكسرةِ»[1].

وقوله هنا عن عملِ اللسانِ من جهةٍ واحدةٍ نظيرٌ لما تقدَّمَ في نحو مِيْزانٍ ومِيْعادٍ فالياءُ الساكنةُ بعد الكسرةِ فيهما تعادلُ كسرةَ الخاءِ بعدَ الفاءِ المكسورةِ في نحوِ فِخِذٍ ويدلُّ هذا على أنَّ المدَّ في الياءِ الساكنةِ يعادلُ الكسرةَ ،لأنَّ اللسانَ يكونُ في الحالينِ عاملاً من جهةٍ واحدةٍ، وهذا نظيرُ كسرِ هاءِ الضمير بعدَ الكسرةِ في (بِهِ) و الياءِ في (علَيْهِ)، لأنّ اللسانَ يعملُ أيضاً من جهةٍ واحدةٍ ولذلك يقال: بِهِمْ، و: عَلَيْهِمْ، وبِهِيْ، وعَلَيْهِيْ. قال أبو علي: «وحَسَّنَ (بِهِمْ وعَلَيْهِمْ) أنَّ الهاءَ مشابِهةٌ للياءِ والكسرةِ؛ لموافقتها إياها في الخفاءِ، وأنه من مخرجِ ما يشبُه الياءَ وهو الألفُ... فأُتبِعَ الهاءُ الكسرةَ أوِ الياءَ في: عَلَيْهِي، وبِهِيْ، للموافقةِ بينهُنَّ كما قُرِّبتِ الألفُ من الياءِ في الإمالةِ، والحرفُ من الحرفِ القريبِ منه في الإدغامِ»[2].

ومن تشبيه أبي علي لنحوِ (بِهِمْ، وعَلَيْهِمْ، وعَلَيْهِيْ، وبِهِيْ) بالإمالةِ نطمئنُّ للقول بأنّ الإتباعَ الصوتيَّ في هذه الأمثلةِ كالتشاكلِ في إمالةِ: سَيَالٍ، وشيبانٍ وغيرِهما مما مرَّ ذكره، ويجري على هذه الجادَّةِ أيضاً كسرُ الفاءِ في نحو: عِصِيّ لوجود الياءِ والكسرة بعدها. قال ابن السرَّاج: «وقد يكسِرونَ أولَ الحرفِ لما بعدَه من الكسرِ والياءِ، وهي لغةٌ جيدةٌ، وذلك قولهم: عِصِيٌّ، وثِدِيٌّ، وعِتِيٌّ، وجِثِيٌّ»[3].

والحاصلُ أنَّ الكسرةَ والياءَ والألفَ والهاءَ اختارتِ العربُ فيها طريقَ التجنيسِ مراعاةً للخفةِ وصوناً للفصاحةِ كما اختارتْ ذلك في الفتحة والألفِ وتخفيفِ الهمزة.

4 – الإتباعُ الصوتيُّ بينَ الضمةِ والواوِ:

الضمةُ والواوُ كالكسرةِ والياءِ، والفتحةِ والألفِ في إحداثِ الإتباع الصوتيِّ، وله وجهان هما مضارعَةُ الضمةِ مع الواو، ومضارَعةُ الضمَّةِ مع الضمَّةِ.

1 – المضارعَةُ بين الضمة والواو في الإتباعِ الصوتيِّ:

(1)–مجموعة الشافية 31/1، عالم الكتب ، بيروت.

(2)–التعليقة 231/4،ل أبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور عوض القوزي، القاهرة،1990م.

(3)-الأصول 256/3، وعِتِيٌّ جمع عاتٍ، يقال: عتا الشيخُ يَعتُو عُتِياً وعِتِياً: كَبِرَ ووَلّى. الصحاح (عتا).

يناسبُ الضمَّةَ أن تكون مقرونةً بواوٍ ساكنةٍ لاتقاءِ ما فيها من ثقلٍ فهيَ أثقلُ الحركاتِ، ولبلوغ ذلك تُقلبُ الياءُ الساكنةُ بعدها واواً في نحوِ: مُوقِنٍ. قال اليزدي: «وتقلبُ الياءُ الساكنةُ المضمومُ ما قبلَها واواً؛ لاقتضاءِ الضمةِ إياها، إذ هي حَرفُها، وذلك كقولكَ... مُوقِظٌ، كان: مُيْقِظٌ من اليَقَظةِ، ومُوسِرٌ، كان: مُيْسِرٌ من اليُسْرِ»[1].

فالإتباعُ المتحقِّقُ بينَ الضمةِ والواوِ اندفعَ بهِ ثقلُ توالي الضمةِ والواوِ في نحو مُوْقِنٍ ومُوْسِرٍ، فلو تُعَلَّ الياءُ بقلبها واواً لَكانَ اللفظُ مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ، فكانَ لابدَّ من إعلالِ الياءِ الساكنةِ بقلبها واواً ساكنةً لئلا يفسدَ نظامُ الفصاحةِ، وهذا نظيرُ نحو ميزانٍ في لزومِ قلبِ الواوِ الساكنةِ ياءً بعد الكسرةِ.

ويتكافأُ مع (مُوْقِنٍ) في الإتيانِ بواوٍ ساكنةٍ مضارعةٍ للضمةِ قبلها تسكينُ الواو المضمومةِ في (نُوُرٍ) جمعِ (نَوارٍ)؛ لأنه اجتمع ثلاثة أمثالٍ هي ضمةُ النون في (نُوُرٍ)، والواوُ المقرونةُ بالضمةِ بعدَ النون، فأُعلَّتِ الواو المضمومةُ بالإسكان اتقاءً لثقلِ توالي الأمثال. قال ابن الحاجب: «قال[2]: (وفُعُلٌ إن كان من الواوِ سُكِّنَتْ عينُهُ لاجتماع الضمَّتينِ)، ذكره ههنا، لأنه ثلاثيٌّ أُعلَّ، وليسَ على مثالِ الفعلِ، فذكَرَ أنَّ أمرَه منقسِمٌ إلى ما يُعلُّ، وإلى ما يَصِحُّ، فإنْ كان من الواوِ أُعِلَّ بالإسكانِ استثقالاً للضمَّتينِ، وإحداهما على الواوِ، والأخرى على فاءِ الكلمةِ، وهو استثقالٌ يوجبُ الإعلالَ لِما فيه من الثِّقَلِ البيِّنِ، فيقال: نُوْرٌ، وعُوْنٌ في جمع نَوَارٍ وعَوَانٍ، وأصلُه: نُوُرٌ، وعُوُنٌ»[3].

ثمَّ إنَّ علمِ اللغة المعاصرَ تُوصفُ الضمةُ فيه بأنها صوتُ لينٍ ضيقٌ، وأن الكسرةَ تشتركُ معها في هذهِ التسميةِ، أما الفتحةُ فتوصفُ فيه بأنها صوتُ لين متّسِعٌ، وذهب هذا المذهبَ الدكتور إبراهيم أنيس، ونصُّه: «والفتحةُ بأنواعِها تعدُّ من أصواتِ اللينِ المتسعةِ، إلا إذا كانت مُمالةً إمالةً شديدةً، أما الضمةُ والكسرةُ فهما من أصواتِ اللينِ الضيقةِ، ولهذا التقسيم أهميتُه فيما يعرِضُ لهذه الأصواتِ

(1)-شرح الشافية لليزدي 818.

(2)-أي الزمخشري (ينظر المفصل 380).للزمخشري، علق عليه الدكتور محمد السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت،1990م.

(3)-الإيضاح في شرح المفصل 451/2-452، يقال: نِسوةٌ نُورٌ، أي نُفَّرٌ من الريبةِ، الصحاح (نور) والعَوانُ: النَّصَفُ في سِنِّها من كلِّ شيءٍ، الصحاح (عون).

من الظواهر اللغويةِ، إذ نلحظُ في معظمِ الأحيانِ أنّ ما يجري على الضمةِ يجري على الكسرةِ؛ لأنّ كلًّا منهما صوتُ لينٍ ضيقٍ»[1].

2 – الإتباعُ الصوتيُّ في الضمتينِ المتجاورتينِ :

يسلكُ العربُ في بعضِ الألفاظِ سبيلَ الإتباعِ بين ضمةٍ وأخرى، فيضمُّونَ حرفينِ متواليينِ إذا فصلَ بينهما حرفٌ ساكنٌ، ومنه ضمُّ همزةِ الوصلِ إذا كان ثالثُ الكلمةِ مضموماً بضمةٍ غيرِ عارضةٍ. قال أبو علي: «وذلك قولك: اِنْطِلاقٌ، اِحْمِرارٌ، اِسْتِخراجٌ، اِسْتِضعافٌ... وهذه الهمزةُ الموصولةُ مكسورةٌ أبداً في هذا النحوِ إلا أن يكون ثالثُ الكلمةِ التي هي فيها مضموماً ضمَّةً لازمةً، فإنها تنضمُّ في هذا الموضعِ، وذلك نحوُ: اُقْتُلْ، اُحْشُرْ، اُدْعُ، اُغْزُ»[2].

وغرضُ الموالاة بين الضمتينِ في نحو: اُقتُلْ التخفيفُ بالإتباعِ؛ لأنه لو بقيتْ همزةُ الوصلِ مكسورةً لكان الأداءُ بلفظِ: اِقْتُلْ ثقيلاً؛ لأن فيه انتقالاً من كسرٍ إلى ضمٍّ. قال ناظر الجيش: «فإن عَرَضَ فيما يلي الساكنَ الذي جيء بها[3] لأجلهِ ضمَّةٌ لازمةٌ ضُمَّتْ هي إتباعاً وتخلُّصاً من تتابعِ كسرٍ وضمٍّ»[4].

وما قالهُ أبو عليٍّ وناظرُ الجيشِ من وجوبِ ضمِّ همزةِ الوصلِ في نحو: اُقْتُلْ واُدْعُ يندرجُ أيضاً تحتَ قانونِ التشاكلِ أو الإتباعِ الصوتيِّ ،ذلكَ أنَّ ضمَّ همزةِ الوصلِ في الابتداءِ مع الحرفِ بعدها إعمالٌ للسانِ في جهةٍ واحدةٍ لا ثقلَ فيها، ويُبيِّنُ ذلكَ أنَّ قلبَ الواوِ ياءً في نحو مِيْعادٍ يعادلُهُ خلوُّ العربيةِ من بناءٍ على وزنِ فِعُلٍ بكسر الفاءِ وضمِّ العينِ ،وكذلك توالي ضمَّتينِ مع ساكنٍ بينهما في نحو (اُدعُ) يعادلهُ أيضاً عدمُ وجودِ فِعُلٍ بكسر الفاء وضمِّ العينِ.

(1)–الأصوات اللغوية 41، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ط4 ،1971م.

(2)–التكملة 17، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن فرهود، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية.

(3)–أي همزة الوصل.

(4)–تمهيد القواعد 3779/8–3780، لناظر الجيش،تحقيق الدكتور علي فاخر، دار السلام ، القاهرة، ط1 ، 2007م.

وإتباعُ همزةِ الوصلِ ضمةَ الحرفِ الثالث في نحو (اُدْعُ) يقاربُه ضمُّ لامِ الجرِّ في (لِلَّه) في (الحمدُ لُله) بضمِّ دالِ (الحمد) ولام الجرِّ في (لِلَّه) [الفاتحة: 2/1] وذلك في قراءةِ إبراهيمَ بن أبي عبلةَ، لأنه لا يثقُلُ تتابُعُ ضمَّتينِ كما لا يثقُلُ تتابُعُ كسرتينِ . قال النحاس: «وقرأ إبراهيمُ بن أبي عبلةَ (الحمدُ لُله)، وهذه لغةُ بعضِ بني ربيعةَ... والكسرةُ مع الكسرةِ أَخفُّ، وكذلك الضمةُ مع الضمةِ»[1].

وهذه القراءةُ شاهدٌ على أنَّ تجاورَ حرفينِ مضمومينِ لغرضِ الإتباعِ يقعُ في كلمتينِ أيضاً كما يقعُ في كلمةٍ واحدةٍ من نحو(اُدْعُ) ،وشاهدٌ أيضاً على أنّ (الحمدُ لُله) أُتبعَ فيه الثاني للأول، وأنّ (اُقتُلْ) أُتبع فيه الأولُ للثاني، ورأى ابن جني أنّ إتباع الثاني للأول أَشيعُ وأقيسُ من العكسِ. قال: «فإنّ أقيسَ الإتباعِ أن يكون الثاني تابعاً للأول؛ وذلك أنه جارٍ مجرى السببِ والمسبَّبِ، وينبغي أنْ يكونَ السببُ أسبقَ رتبةً من المسبَّبِ»[2].

والمستفادُ من قولهِ أنَّ قياسَ الإتباعِ الصوتيِّ جعلُ الأولِ في الترتيبِ متبوعاً والثاني تابعاً ،ويتناظرُ ذلكَ مع قياسِ التوابعِ الأربعةِ في الإعرابِ، وهي العطفُ والتوكيدُ والبدلُ والصفةُ، أي يتعينُ أنْ يكونَ التابعُ فيها بعدَ المتبوعِ لا العكسُ.

الخاتمة والنتائج:

تبيَّنَ من أحوالِ الإتباعِ الصوتيِّ بينَ الحركاتِ وأحرفِ العلةِ والحلقِ أنَّ ذلكَ من خصائصِ الفصاحةِ في العربية، لأنَّ تجاورَ الحركاتِ وتلكَ الأحرفِ يسهِّلُ أداءَ الكلماتِ بلا تنافرٍ بينَ حروفها، ويقتدرُ المتكلِّمُ على بيانِ ما يقصدهُ من المعاني، ويمكنُ مما تقدمَ استخلاصُ النتائجِ الآتيةِ:

1 – تختصُّ حروفُ العلةِ بالمدِّ سواءٌ أكانت أصليةً أم زائدةً، والفرقُ بين مدِّ الزائد والأصلي منها أنّ الزائدَ يؤتى به لمجرَّدِ المدِّ أو الإشباعِ، أما الأصليُّ فيغلبُ عليه أن يكونَ منقلباً عن غيرهِ.

2 – منازلُ حروفِ العلة في الخفةِ والثقلِ تُبيِّنُها أوضاعُ الحركاتِ المجانسةِ لها، فالألفُ أخفُّ الحروفِ؛ لأنها تضارعُ الفتحةَ التي هي أخفُّ الحركاتِ، ويلي الألفَ الياءُ؛ لأنها تشابهُ الكسرةَ التي

(1)–إعرابُ القرآن للنحاس 170/1 وينظر البحر المحيط 18/1.

(2)–المحتسب 37/1،لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ،1999م.

يتجاذبُها خفُة الفتحةِ وثقلُ الضمةِ، أما الواوُ فهي أثقلُ حروفِ العلة؛ لأنها تضاهي الضمةَ التي هي أثقلُ الحركات.

3 – الإتباعُ الصوتيُّ بين الحركاتِ وأحرفِ العلةِ والحلقِ يؤتَى بهِ للمشاكلةِ التي تخفُّ بها الكلماتُ؛ لأنَّ أحرفَ العلةِ يغلبُ تسكينُها عند الإتباعِ فتتحقَّقُ بتسكينها أقصى درجاتِ الخفةِ، ولأنَّ أحرفَ الحلقِ يكثرُ تحريكها بالفتحةِ التي هي أخفُّ الحركاتِ، أو بالكسرةِ المجاورةِ لكسرةٍ أخرى أو ياءٍ أو هاءٍ، فاختيرَ لذلك فتحُ العينِ في نحو: يسأَلُ ويذهَب، وكسرُ الفاءِ في نحو: فِخِذٍ، وكسرُ هاءِ الضمير في نحو: عليهِمْ.

4 – يتكاملُ مصطلحُ الإتباعِ عند قدماءِ النحويينَ مع مصطلحِ الاقتصادِ اللغوي في علمِ اللغةِ الحديثِ؛ لأن كِلا المصطلحينِ يدلُّ على أنّ المتكلمَ يرمي إلى الأداءِ المستقيمِ للغة.

المصادر

- *القرآن الكريم.*

1- الأستراباذي، رضي الدين (688هـ)، شرح شافيةِ ابن الحاجب مع شرحِ شواهده للبغدادي، حققهما وضبط غريبَهما محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة.

2- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (577هـ)، أسرار العربية، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط2، 1425هـ-2004م.

3- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (328هـ)، إيضاحُ الوقفِ والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية 1390هـ-1971م.

4- الأندلسي، أبو حيان (754هـ)، تفسير البحرِ المحيط وبهامشه تفسيرُ النهر المادِّ، دار الفكر ط2، 1403هـ-1983م.

5- الأندلسي، أبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

6- أنيس، الدكتور إبراهيم، الأصواتُ اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، 1971م.

7- الجاربردي، مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت.

8- الجرجاني، عبد القاهر (471هـ)، المقتصد في شرح التكملة، تحقيق أحمد الدويش، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، ط1، 1428هـ-2007م.

9- ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ)، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ-1993م.

10- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، بتحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط1، 1373هـ-1954م.

11- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيينِ وجوهِ شواذ القراءاتِ والإيضاح عنها بتحقيق علي النجدي ناصف، وآخرَين، القاهرة، 1386هـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

12- الجوهري، تاجُ اللغة وصحاحُ العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399هـ-1979م.
13- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر (646هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1425هـ-2005م.
14- حسان، الدكتور تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.
15- الحلواني، الدكتور محمد خير، أصولُ النحو العربي، الناشر الأطلسي.
16- الزمخشري (538هـ)، المفصَّل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط2.
17- ابن جني ،سر صناعة الإعراب،تحقيق حسن هنداوي، دار القلم ،دمشق ،ط1، 1405هـ - 1985م.
18- ابن جني،شرح الإمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني،تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، البابي الحلبي، ط1، 1373هـ- 1954م.
19- ابن السرَّاج، محمد بن سهل (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، 1420هـ-1999م.
20- سوسور، فردينان، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي، ومجيد النصر، دار نعمان للثقافة، جونيه، لبنان.
21- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ط1، 1411هـ-1991م.
22- ابن الشجري، هبة الله بن علي (542هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ-1992م.
23- العكبري، أبو البقاء (616هـ)، اللباب في عللِ البناءِ والإعرابِ، تحقيق غازي طليمات، والدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.
24- الفارسي، أبو علي (377هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م.

25- الفارسي، أبو علي، التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1401هـ-1981م.
26- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِللها وحُججها، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط3، 1404هـ-1984م.
27- ابن السكيت، تهذيب الألفاظ ،تهذيب الخطيب التبريزي ،تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ،مكتبة لبنان ، ناشرون،ط1، 2005م.
28- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
29- ابن مقبل ،الديوان ،عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن،وزارة الثقافة والإرشاد القومي،دمشق، 1381هـ - 1962م
30- ابن منظور، لسان العرب ،دار إحياء التراث العربي،ط1 ،1408هـ -1988م، بيروت.
31- ناظر الجيش، محبّ الدين محمد بن يوسف (778هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي محمّد فاخر وآخَرِين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ-2007م.
32- النحاس، أبو جعفر (338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط2، 1405هـ-1985م.
33- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني.
34- اليزدي، الخضر (720هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور حسن العثمان، مؤسسة الريّان، بيروت، ط1، 1429هـ-2008م.
35- ابن يعيش (643هـ)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط2، 1408هـ-1988م.
36- ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية.